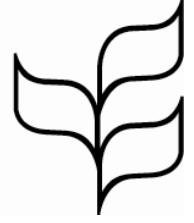


Distr.: General
14 September 2026

Arabic
Original: English

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي
العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا بشأن
الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف
للمنافع الناشئة عن استخدامها
الاجتماع السادس

بيريفان، 19-30 أكتوبر/تشرين الأول 2026

البند 12 من جدول الأعمال المؤقت*

الآلية العالمية المتعددة الأطراف لتقاسم المنافع

الآلية العالمية المتعددة الأطراف لتقاسم المنافع

مذكرة من الأمانة

أولاً- مقدمة

1- تنص المادة 10 من بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، على أن تنتظر الأطراف في الحاجة إلى آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع وأساليب هذه الآلية وذلك لمعالجة التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية التي تحدث في حالات عبور الحدود، أو التي لا يكون من الممكن منح الموافقة المسبقة عن علم أو الحصول عليها. كما تنص المادة ذاتها على أن تُستخدم منافع الموارد الجينية التي يتقاسمها المستخدمون والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية من خلال هذه الآلية لدعم حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته على المستوى العالمي.

2- وفي المقرر [NP-5/7](#)، قرر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا، في اجتماعه السادس، إعادة النظر في مسألة الحاجة إلى آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع وطرائقها على النحو المنصوص عليه في المادة 10 من البروتوكول، مع الأخذ في الاعتبار تحليل المعلومات وتجميعها من أجل التقييم والاستعراض الثاني للبروتوكول. وقد أعدت هذه الوثيقة لتيسير المناقشات حول هذا الموضوع.

ثانياً- الاعتبارات السابقة فيما يتعلق بالمادة 10 والولايات ذات الصلة

3- يجري النظر في المادة 10 من بروتوكول ناغويا منذ وقت قصير من اعتماد البروتوكول في عام 2010. وعلى مر السنين، أُنجِز عمل مكثف بشأن مسألة الحاجة إلى آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع وطرائقها، بما في ذلك تقديم الآراء، وإجراء مناقشات عبر الإنترنت، وعقد اجتماعات لأفرقة الخبراء، وتكليف جهات بإجراء دراسات، وذلك على النحو الملخص في الجدول أدناه.

موجز العمل المنجز بشأن المادة 10 من بروتوكول ناغويا

السنة	النشاط
2011	تقديم الآراء بشأن المادة 10 (انظر www.cbd.int/icnp2/submissions).
يوليه/تموز 2012	نظرت اللجنة الحكومية الدولية المخصصة المفتوحة العضوية المعنية ببروتوكول ناغويا في اجتماعها الثاني في موجز للآراء المقدمة، ^(١) وأوصت باعتماد مشروع مقرر من قبل مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر (انظر التوصية 3/2 الصادرة عن اللجنة الحكومية الدولية).
أكتوبر/تشرين الأول 2012	اعتمد مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر، المقرر 1/11 بآء الذي نص على ما يلي: - يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يجري مشاورات واسعة بشأن المادة 10، ويدعو الأطراف وأصحاب المصلحة إلى المساهمة في هذه المشاورات عن طريق تقديم آرائهم فيما يتعلق بالمادة 10، مع الأخذ في الحسبان القائمة الإرشادية للأسئلة الواردة في الجزء ألف من المرفق الأول للمقرر، فضلاً عن أي آراء حول المسألة، ولا سيما الأسئلة الإضافية الواردة في الجزء بآء من المرفق؛ - يطلب أيضاً إلى الأمين التنفيذي تجميع الآراء الواردة لينظر فيها فريق خبراء من المقرر أن يقدم نتائج أعماله إلى الاجتماع الثالث للجنة الحكومية الدولية لكي ينظر فيها.
2013	أُجريت المشاورة الواسعة من خلال مناقشات عبر الإنترنت تمحورت حول الأسئلة الواردة في المرفق الأول للمقرر 1/11 (انظر: https://absch.cbd.int/en/portals/forums/article-10-forum). وقد أُعدّ تجميع للآراء التي طُرحت خلال المشاورة الواسعة، وعُقد اجتماع لفريق من الخبراء لاستعراض هذا التجميع، وتحديد مجالات النفاهم المشترك المحتملة فيما يتعلق بالمادة 10، وتحديد الجوانب التي يمكن بحثها بمزيد من التعمق (انظر الوثيقتين UNEP/CBD/ABSEM-A10/1/2 و UNEP/CBD/ABSEM-A10/1/3، على التوالي).
فبراير/شباط 2014	نظرت اللجنة الحكومية الدولية في اجتماعها الثالث، في تقرير اجتماع فريق الخبراء ^(٢) وأوصت بمشروع مقرر لاعتماده من قبل مؤتمر الأطراف الذي يعمل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في اجتماعه الأول (انظر التوصية 3/3 ICNP).

أكتوبر/تشرين الأول 2014	في اجتماعه الأول، اعتمد مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع الأطراف في البروتوكول المقرر NP-1/10 ، الذي دعا فيه إلى تقديم الآراء بشأن عدد من المواضيع ذات الصلة بالمادة 10 من البروتوكول، وطلب إلى الأمين التنفيذي تكليف جهة بإجراء دراسة. كما طلب مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول إلى الأمين التنفيذي عقد اجتماع لفريق من الخبراء لاستعراض جميع الآراء المقدمة والدراسة المكلف بإجرائها، وذلك بهدف التوصل إلى فهم مشترك للمجالات التي تتطلب مزيداً من الدراسة، وفقاً لما حُدّد في تقرير اجتماع فريق الخبراء الذي عُقد في سبتمبر/أيلول 2013.
فبراير/شباط 2016	اجتمع فريق الخبراء ونظر في دراسة حول الخبرات المكتسبة من تطوير وتنفيذ بروتوكول ناغويا وآليات وعمليات متعددة الأطراف أخرى، ^(٤) فضلاً عن تجميع للآراء المقدمة عملاً بالمقرر NP-1/10 . ^(٥) وقد توصل الفريق، من خلال مناقشاته، إلى عدد من الاستنتاجات ووضع خطوات تالية محتملة لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في اجتماعه الثاني.
كانون الأول/ديسمبر 2016	نظر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول، في اجتماعه الثاني، في تقرير اجتماع فريق الخبراء ^(٦) واعتمد المقرر NP-2/10 . وفي هذا المقرر، دعا مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول إلى تقديم معلومات بشأن الجوانب المختلفة المتعلقة بالمادة 10، فضلاً عن آراء حول مسار العمل المستقبلي فيما يخص هذه المادة.
2017	تقديم الآراء والمعلومات عملاً بالمقرر NP-2/10 (انظر www.cbd.int/abs/art10.shtml#tab=4).
يوليه/تموز 2018	نظرت الهيئة الفرعية للتنفيذ، في اجتماعها الثاني، في مذكرة أعدها الأمين التنفيذي تلخص المعلومات المتعلقة بالمادة 10 من بروتوكول ناغويا، بما في ذلك الآراء المُقدّمة والمعلومات المستمدة من التقارير الوطنية المؤقتة. ^(٧) وأوصت الهيئة الفرعية بمشروع مقرر لكي ينظر فيه مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في اجتماعه الثالث (انظر التوصية 4/2).
نوفمبر/تشرين الثاني 2018	اعتمد مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في اجتماعه الثالث، المقرر NP-3/13 ، الذي رأى فيه أن توفر المزيد من المعلومات من شأنها أن تساعد في النظر في المادة 10. وفي المقرر نفسه، طلب مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول إلى الأمين التنفيذي التكليف بإجراء دراسة تخضع لاستعراض النظراء لتحديد حالات محددة تتعلق بالموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية، والتي حدثت في الأوضاع العابرة للحدود أو التي لم يكن من الممكن فيها منح الموافقة المسبقة عن علم أو الحصول عليها. كما دعا مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول، في المقرر NP-3/13 ذاته، إلى تقديم ما يلي: - معلومات عن حالات محددة قد تدعم الحاجة إلى آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع ولم تكن مشمولة في إطار النهج الثنائي، مصحوبة بشرح سبب عدم تغطية هذه الحالات في إطار النهج الثنائي الوارد في بروتوكول ناغويا؛ و - خيارات لطرائق ممكنة لمعالجة هذه الحالات، بما في ذلك من خلال آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع.
2019	تقديم الآراء عملاً بالمقرر NP-3/13 (انظر www.cbd.int/abs/art10/2019-submissions.shtml/2020)

2020	التكليف بإجراء دراسة لتحديد حالات محددة تتعلق بالموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية، والتي حدثت في الأوضاع العابرة للحدود أو التي لم يكن من الممكن فيها منح الموافقة المسبقة عن علم أو الحصول عليها.
مارس/آذار 2022	نظرت الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الثالث، في مذكرة أعدها الأمين التنفيذي تتضمن خلاصة للآراء والمعلومات المتعلقة بالمادة 10 من بروتوكول ناغويا، والمقدمة عملاً بالمقرر NP-3/13 ؛ ^(ج) كما نظرت الهيئة في دراسة تخضع لاستعراض النظراء لتحديد حالات محددة تتعلق بالموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية، والتي حدثت في الأوضاع العابرة للحدود أو التي لم يكن من الممكن فيها منح الموافقة المسبقة عن علم أو الحصول عليها. ^(د) وقد أوصت الهيئة الفرعية بمشروع مقرر لكي ينظر فيه مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في اجتماعه الرابع (انظر التوصية 17/3).
ديسمبر/كانون الأول 2022	قرر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول، في اجتماعه الرابع، إعادة النظر في مسألة الحاجة إلى آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع -على النحو المنصوص عليه في المادة 10 من بروتوكول ناغويا- وفي طرائق عملها، وذلك خلال اجتماعه الخامس (انظر المقرر NP-4/10).
أكتوبر/تشرين الأول 2024	قرر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول، في اجتماعه الخامس، إعادة النظر في مسألة الحاجة إلى آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع وطرائقها وذلك في اجتماعه السادس، مع الأخذ في الاعتبار تحليل المعلومات وتجميعها من أجل التقييم والاستعراض الثاني للبروتوكول (انظر المقرر NP-5/7).

أ. [UNEP/CBD/ICNP/2/7](#)، و [Coir.1](#).

ب. [UNEP/CBD/ICNP/3/5](#).

ج. [UNEP/CBD/ABS/A10/EM/2016/1/2](#).

د. [UNEP/CBD/ABS/A10/EM/2016/1/3](#).

هـ. [UNEP/CBD/NP/COP-MOP/2/10](#).

و. [CBD/SBI/2/5](#).

ز. [CBD/SBI/3/15](#).

ح. [CBD/SBI/3/15/Add.1](#).

ثالثاً- معلومات مستمدة من عملية التقييم والاستعراض الثاني لفعالية بروتوكول ناغويا، بما في ذلك نتائج الاجتماع السابع للهيئة الفرعية للتنفيذ

4- قرر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا، في مقرره [NP-5/5](#)، إجراء التقييم والاستعراض الثاني لفعالية البروتوكول على أساس العناصر ومصادر المعلومات الواردة في مرفق هذا المقرر. وتتناول هذه العناصر جوانب شتى، تشمل مدى تنفيذ أحكام البروتوكول، وتقييم فعالية البروتوكول، وتقييم الدعم المتاح للتنفيذ، والتقدم المحرز في تنفيذ المادة 10.

5- ونظرت الهيئة الفرعية للتنفيذ، في اجتماعها السابع، في وثيقة¹ تتناول عملية التقييم والاستعراض الثاني لفعالية بروتوكول ناغويا. وتضمنت الوثيقة، من بين أمور أخرى، نتائج ورسائل رئيسية بشأن العناصر المختلفة المبينة في مرفق المقرر [NP-5/5](#). وقد أعدت هذه النتائج والرسائل كلٌّ من اللجنة الاستشارية غير الرسمية المعنية ببناء القدرات لتنفيذ بروتوكول ناغويا ولجنة الامتثال بموجب بروتوكول ناغويا. وبالإضافة إلى ذلك، عُرض على الهيئة الفرعية تحليلًا للمعلومات المتعلقة بعملية التقييم والاستعراض الثاني لفعالية بروتوكول ناغويا.²

6- ويرد في المرفق أدناه مزيد من المعلومات حول عملية التقييم والاستعراض الثاني للبروتوكول، فضلاً عن مقتطفات من النتائج والرسائل الرئيسية.

7- واستناداً إلى الوثائق المشار إليها في الفقرة 5 أعلاه، اعتمدت الهيئة الفرعية للتنفيذ التوصية [6/7](#) التي تضمنت مشاريع مقررات لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول، وذلك في إطار البنود 8 و 9 و 10 من جدول الأعمال المؤقت لاجتماعه السادس.

8- وأُدرجت مقترحات بشأن المادة 10 في ثلاث فقرات من مشروع المقرر للنظر فيها في إطار البند 8 المتعلق بتقييم واستعراض فعالية بروتوكول ناغويا. وتتضمن الفقرتان 20 و 21 مقترحاً بإنشاء عملية تُجرى في الفترة الفاصلة بين الدورات بما في ذلك عقد اجتماع مفتوح العضوية للمضي قدماً في وضع طرائق الآلية العالمية المتعددة الأطراف لتقاسم المنافع المنصوص عليها بموجب المادة 10. وفي الفقرة 22، يُقترح تكليف الأمين التنفيذي باقتراح منهجية لإجراء عملية التقييم والاستعراض الثالث لفعالية البروتوكول، مع مراعاة عدة نقاط، منها الحاجة إلى تقييم التقدم المحرز نحو تفعيل المادة 10 من البروتوكول، والاستفادة من التجربة المكتسبة من الآلية المتعددة الأطراف التي أُنشئت بموجب المقرر [2/16](#) الصادر عن مؤتمر الأطراف.

9- وفي الفقرة 2 من مشروع المقرر المطروح للنظر فيه بموجب البند 9 المتعلق بتعزيز تنفيذ بروتوكول ناغويا، يُقترح تشجيع الأطراف والحكومات الأخرى وأصحاب المصلحة والمنظمات المعنية على اتخاذ عدد من الإجراءات، مثل تعزيز قدرات السلطات الوطنية على تنفيذ بروتوكول ناغويا والتدابير المحلية المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك القدرة على ضمان الامتثال وفقاً لعدد من مواد البروتوكول؛ وقد قُدِّم مقترح بإدراج المادة 10 ضمن قائمة تلك المواد.

10- وترد جميع المقترحات المتعلقة بالمادة 10 في مشروع المقررين الواردين بين قوسين مربعين.

رابعاً- المعلومات الإضافية ذات الصلة بالمادة 10

11- دعا مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في المقرر [NP-5/8](#) إلى تقديم الآراء بشأن المسائل المتعلقة بالعملية المقترحة للاعتراف بالصكوك الدولية المتخصصة للحصول وتقاسم المنافع في إطار بروتوكول ناغويا.

¹ [.CBD/SBI/7/7](#)

² [.CBD/SBI/7/7/Add.1](#)

وقد أثار بعض مقدمي الآراء قضايا تتعلق بالمادة 10 ضمن آرائهم. وعُرض تجميع للآراء الواردة على الهيئة الفرعية للتنفيذ للنظر فيها خلال اجتماعها السادس.³

خامساً- السبل الممكنة للمضي قدماً

12- قد يرغب مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا في اعتماد مقرر بشأن هذه المسألة، مع مراعاة ما يلي:

(أ) العمل الذي أنجز بشأن المادة 10 من البروتوكول منذ عام 2011، بما في ذلك تقديم الآراء، والمشاورات، واجتماعات فريق الخبراء، والدراسات المكلف بإجرائها، والقرارات السابقة لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول؛

(ب) تحليل وتجميع المعلومات المُعدّة لعملية التقييم والاستعراض الثاني لفعالية البروتوكول، عملاً بالمقرر [NP-](#)

[5/5](#)؛

(ج) النتائج والرسائل الرئيسية التي تمخضت عنها عملية التقييم والاستعراض الثاني لفعالية البروتوكول، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ المادة 10؛

(د) التوصية [6/7](#) الصادرة عن الهيئة الفرعية للتنفيذ ومشاريع المقررات الواردة فيها، بما في ذلك النص الموضوع بين قوسين والمتعلق بالمادة 10 من البروتوكول؛

(هـ) المعلومات التي قدمتها الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيون بشأن المسائل المتعلقة بالمادة 10 في سياق عمليات أخرى بموجب البروتوكول.

³ انظر CBD/SBI/6/8.

المرفق

مقتطفات من النتائج والرسائل الرئيسية المستخلصة من عملية التقييم والاستعراض الثاني لفعالية بروتوكول ناغويا

1- على النحو المذكور أعلاه، قدمت اللجنة الاستشارية غير الرسمية المعنية ببناء القدرات لتنفيذ بروتوكول ناغويا ولجنة الامتثال بموجب بروتوكول ناغويا مساهماتٍ لعملية التقييم والاستعراض الثاني لفعالية البروتوكول، وذلك في صورة نتائج ورسائل رئيسية. وقد عملت الهيئتان، على وجه الخصوص، استناداً إلى تحليل معلومات¹ استُمدت من المصادر التالية:

(أ) تحليل المعلومات الواردة في التقارير الوطنية ومصادر أخرى لأغراض التقييم والاستعراض الثاني لفعالية بروتوكول ناغويا؛²

(ب) دراسة استكشافية حول الأسباب المحتملة والجذور الكامنة وراء التحديات التي تواجه التنفيذ الفعال والامتثال، وحول السبل الممكنة لتعزيز التنفيذ؛³

(ج) تحليل المعلومات المنشورة على غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع؛⁴

(د) تحليل الردود الواردة على الدراسة الاستقصائية المستهدفة الخاصة بغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع؛⁵

(هـ) تحليل دعم بناء القدرات وتمييزها المتاح لتنفيذ بروتوكول ناغويا؛⁶

(و) تحليل الموارد المالية وتعبئة الموارد الداعمة لتنفيذ بروتوكول ناغويا.⁷

2- وتستند المعلومات الواردة أدناه إلى النتائج والرسائل الرئيسية المبينة في مرفق الوثيقة CBD/SBI/7/7. وتجنباً لتكرار كافة تفاصيل تلك النتائج والرسائل، تركز المقتطفات أدناه بصفة أساسية على النقاط العامة والشاملة. كما تتوفر تفاصيل إضافية حول عملية التقييم والاستعراض الثاني لفعالية البروتوكول، فضلاً عن النص الكامل للنتائج والرسائل الرئيسية، في الوثيقة CBD/SBI/7/7.

مقتطفات من العنصر (أ): مدى تنفيذ أحكام بروتوكول ناغويا والتزامات الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك تقييم التقدم المحرز من جانب الأطراف في إنشاء الهياكل المؤسسية وتدابير الحصول وتقاسم المنافع لتنفيذ البروتوكول

3- وفقاً للبيانات المحدثة للمؤشرات، وبالمقارنة مع البيانات المتاحة في فبراير/شباط 2018، أحرز تقدم كبير في إرساء الأسس التشريعية والإدارية والسياساتية اللازمة للمضي قدماً في تنفيذ بروتوكول ناغويا، بما في ذلك تعيين جهات الاتصال الوطنية والسلطات الوطنية المختصة، واعتماد التدابير التشريعية والإدارية والسياساتية المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع، وإن كان هذا التقدم متفاوتاً بين الأقاليم.

4- وفي حين تُبرز بيانات المؤشرات التقدم الذي أحرزته الأطراف في إنشاء الهياكل المؤسسية ووضع تدابير الحصول وتقاسم المنافع، فإنها لا توضح ما إذا كانت تلك المؤسسات والتدابير تعمل فعلياً أو تتمتع بالفعالية اللازمة لتحقيق هدف البروتوكول.

¹ CBD/SBI/7/7/Add.1

² CBD/SBI/7/INF/2

³ CBD/SBI/7/INF/3/Rev.1

⁴ CBD/SBI/7/INF/4

⁵ CBD/SBI/7/INF/5

⁶ CBD/SBI/7/INF/6

⁷ CBD/SBI/7/INF/7

5- وتُظهر المؤشرات المتعلقة بتنفيذ المواد 6 و7 و12 تقدماً متفاوتاً. ومن بين الأطراف التي أفادت بوجود

شعوب أصلية ومجتمعات محلية في بلدانها، أدرج معظمها شرط الحصول على الموافقة المستنيرة والمسبقة في تدابير الحصول وتقاسم المنافع، وفي هذا الصدد، أظهرت المؤشرات المتعلقة بأحكام البروتوكول الخاصة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية تقدماً متوسطاً. ومع ذلك، لم تُفعل العديد من الأطراف تلك الأحكام بالكامل بعد، ولم يُبلغ إلا عن عدد محدود من الأمثلة.

6- ويمكن أيضاً تعزيز التنفيذ الداعم بصورة متبادلة لبروتوكول ناغويا مع الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة للحصول وتقاسم المنافع، بما يتماشى مع الفقرة 3 من المادة 4. ومن شأن تعزيز التنسيق المؤسسي واليقين القانوني في التنفيذ الوطني للصكوك الدولية المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع، وزيادة الوعي بنظم الحصول وتقاسم المنافع المختلفة، أن يدعم الجهود المبذولة في هذا الصدد. كما ستسهم هذه الجهود في تنفيذ الاعتبارات الخاصة الواردة في المادة 8.

7- وتبذل الأطراف عموماً جهوداً لمواصلة التعاون وفقاً للمادة 11 من البروتوكول. وحيثما يحدث هذا التعاون، فإنه يستند عادةً إلى ترتيبات غير رسمية أو مبادرات إقليمية وقائمة على النظم الإيكولوجية تعمل ضمن أطر الحفظ والمجتمعات المحلية القائمة. ومع ذلك، يظل التعاون العابر للحدود في سياق المادة 11 محدوداً من الناحية العملية.

مقتطفات من العنصر (ب): تقييم الفعالية

8- تُظهر بيانات المؤشرات المتعلقة بالحصول إحراز تقدم جيد في وضع التدابير وإنشاء بعض الشروط اللازمة للحصول. ومع ذلك، لا توفر المؤشرات معلومات بشأن ما إذا كانت تلك التدابير قيد التشغيل بالكامل. وعلاوة على ذلك، ينبغي تقييم الفعالية عبر سلسلة القيمة الكاملة للحصول وتقاسم المنافع، بدءاً من طلب الحصول وصولاً إلى إيصال المنافع.

9- وفيما يتعلق بتقاسم المنافع، تُظهر المعلومات المقدمة أن نحو ثلث الأطراف التي تشترط الحصول على الموافقة المسبقة عن علم أفادت بأنها تلقت منافع من الحصول على الموارد الجينية؛ غير أن المنافع النقدية تراكمت لدى عدد محدود نسبياً من الأطراف. وتُعد المنافع غير النقدية الناشئة عن الموارد الجينية أكثر شيوعاً، وقد أبلغ عنها ثلثا الأطراف التي تشترط الحصول على الموافقة المستنيرة والمسبقة. وينبغي توثيق جودتها وقيمتها وإيصالها ورصدها.

10- وفي حين يعتمد أثر الحصول وتقاسم المنافع وبروتوكول ناغويا، جزئياً، على مرحلة التنفيذ التي بلغتها الأطراف، فإن المنافع النقدية وغير النقدية المبلغ عنها تُظهر أن الحصول وتقاسم المنافع ينطويان على إمكانات كبيرة عند تفعيلهما بالكامل ودعمهما بالخبرات المكتسبة في مجال التنفيذ. ومع إحراز الأطراف تقدماً في التنفيذ، يُرجح أن يصبح تقاسم المنافع أكثر انتشاراً وأن يسهم بدرجة أكبر في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

11- ويتطلب الاعتراف بمبادئ الحصول وتقاسم المنافع تغييرات جوهرية في العقلية والممارسات، بما في ذلك توفير معلومات واضحة بشأن تدابير الحصول، وعمليات فعالة للحصول وتقاسم المنافع، وأفضل الممارسات المستندة إلى الخبرات والدروس المستفادة من جانب كل من مقدمي الموارد والمستخدمين. ويمكن دعم هذا من خلال مبادرات بناء القدرات وتميئتها.

12- ولا يمكن أن تحدث هذه التغييرات إلا بصورة تدريجية مع مرور الوقت، وعندما تكون مصحوبة بالشروط التمكينية اللازمة والدعم الهيكلي طويل الأجل، بما في ذلك الالتزام السياسي المستدام والتنفيذ المستمر، والحوافز المناسبة، وإدماج الحصول وتقاسم المنافع في أهداف السياسات الأوسع نطاقاً.

مقتطفات من العنصر (ج): تقييم الدعم المتاح للتنفيذ

- 13- على الرغم من أن مؤشرات قياس الدعم المتاح للتنفيذ تُظهر تقدماً جيداً، لا تزال العديد من الأطراف تواجه فجوات في القدرات التشغيلية والتقنية، ولا سيما في مجالات التفاوض بشأن الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، والرصد، والإنفاذ، وتتبع المنافع، مما يجد من فعالية تنفيذ الحصول وتقاسم المنافع.
- 14- وتُبرز القيود المتعلقة بالموارد البشرية والقدرات المؤسسية بصورة مستمرة باعتبارها من القيود الرئيسية التي تحد من التنفيذ. كما أن التدريب لمرة واحدة، وارتفاع معدل دوران الموظفين، والتمويل القصير الأجل القائم على المشاريع، تقوض التعلم المؤسسي واستمرارية نظم الحصول وتقاسم المنافع.
- 15- ومن دون تخصيص الموارد البشرية الكافية وتوفير القدرات المؤسسية اللازمة، لا يمكن تحقيق المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ولا تعزيز وعي مستخدمي الموارد الجينية وأصحاب المصلحة الرئيسيين ومشاركتهم، كما لا يمكن تحقيق تقاسم المنافع على أرض الواقع.
- 16- ويُعد التخطيط الطويل الأجل لبناء القدرات، وتوفير موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها ومتاحة ومرنة، وتعزيز القدرات المؤسسية، أموراً أساسية لضمان وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب البروتوكول، وتهيئة الظروف التمكينية اللازمة التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة المنافع المتقاسمة الناشئة عن استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها.

مقتطفات من العنصر (ح): التقدم المحرز في تنفيذ المادة 10 بشأن آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع

- 17- في اجتماعه الخامس، لم يطلب مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا إجراء مزيد من العمل بشأن المادة 10 خلال الفترة الفاصلة بين الاجتماعات، وقرر في المقرر [NP-5/7](#) أنه سيعيد النظر، في اجتماعه السادس، في مسألة الحاجة إلى آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع وطرائقها، على النحو المنصوص عليه في المادة 10 من البروتوكول، مع مراعاة تحليل وتجميع المعلومات المتاحة للتقييم والاستعراض الثاني للبروتوكول.